

Distr.: General
22 May 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة السابعة
جنيف، ٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها السابعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥

المحتويات

الصفحة

٢ الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٢ موجز الرئيس	ثانياً -
٢ البيانات الافتتاحية	ألف -
٦ تقارير اجتماعات الخبراء	باء -
٨ تعبئة الاستثمارات من أجل التنمية: مساهمة الأونكتاد في سياق التمويل من أجل التنمية	جيم -
١٤ تنظيم المشاريع وأهداف التنمية المستدامة	دال -
١٧ سياسات تعزيز التعاون من أجل تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	هاء -
١٩ التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز التأزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	واو -
٢١ أعمال أخرى	زاي -
٢٢ المسائل التنظيمية	ثالثاً -
٢٢ افتتاح الدورة	ألف -
٢٢ انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٢٢ اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم -
٢٣ اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية	دال -
٢٣ الجلسة العلنية الختامية	هاء -
٢٤ الحضور	المرفق



الرجاء إعادة الاستعمال

220615 220615 GE.15-08106 (A)



* 1 5 0 8 1 0 6 *

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية،

إذ تعترف بالطابع البناء والمثمر الذي اكتسبه المداولات في دورتها السابعة،

وإذ تضع في اعتبارها الظروف الخاصة لهذه الدورة في ضوء الأعمال التحضيرية

للأونكتاد الرابع عشر،

١- تحيط علماً بالعمل المضطلع به في مختلف اجتماعات أفرقة الخبراء المعقودة تحت إشراف اللجنة، وتتطلع إلى استمرار إسهاماتها في تحقيق التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة؛

٢- وتلاحظ مع التقدير البرنامج المتعلق بعمليات استعراض سياسات الاستثمار وتشدد على فائدة استعراض النظراء الحكومي الدولي وتأثيره الإيجابي في هذا الشأن؛

٣- وتقر بعمل الأونكتاد في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومجال الاستثمار والمشاريع، وبأهمية هذا العمل في تعزيز قدرة البلدان النامية على مواجهة التحديات الإنمائية الرئيسية.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بالبيان الافتتاحي، وتلته بيانات الوفود التالية: الفلبين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة، باسم المجموعة الأفريقية؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وألبانيا، باسم المجموعة دال؛ وبنين، باسم أقل البلدان نمواً؛ وباراغواي، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وإكوادور؛ والمغرب؛ والصين.

٢- وشدّد نائب الأمين العام على الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص مع الاسترشاد بمجموعة من المبادئ للمساعدة على سد فجوة تمويل التنمية التي حددها الأونكتاد في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤^(١). واقترح التقرير خطة عمل ترمي إلى تعبئة الموارد وتوجيهها داخل النظام المالي العالمي من أجل الاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتنمية المستدامة.

(١) UNCTAD, 2014, *World Investment Report 2014: Investing in the SDGs—An Action Plan* (New York and Geneva, United Nations publication, Sales No. E.14.II.D.1)

٣- وكان للاستثمار الأجنبي المباشر دورٌ رئيسيٌّ في تمويل التنمية، وساعدت عمليات استعراض الأونكتاد لسياسات الاستثمار البلدانَ على جلب الاستثمارات التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة. واستُخدمت كذلك أدوات تنظيم المشاريع والسياسات العامة، من قبيل إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المذكورة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤- ولم تكن التكنولوجيا والابتكار محركين للنمو الاقتصادي فحسب، بل كانا أيضاً عنصريين أساسيين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان من المهم تحفيز التعاون من خلال مجمّعات وتكتلات العلوم والتكنولوجيا وحاضنات الأعمال التجارية من أجل تعزيز التعلم ونشر المعرفة.

٥- وركزت مجموعات عديدة على أهمية مصادر التمويل، بما فيها إسهامات القطاع الخاص، في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأشادت بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ لأهميته، ولما وفّره من تحليل وإطار سياسي استراتيجي وخطط عمل مصمّمة خصيصاً للتركيز على قطاعات التنمية المستدامة في كل بلد. وأيدت المجموعات رسالة التقرير الخيرية ومفادها أن إحرار التقدم في التنمية المستدامة يقتضي إقامة شراكةٍ مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦- وسلّمت ممثلة إحدى المجموعات بأهمية تهيئة بيئة دولية مواتية، لا سيما من جانب البلدان المتقدمة. فبتوفير أطر سياساتية وحوافز مناسبة يمكن زيادة تدفقات التمويل والاستثمار نحو البلدان النامية، وتوسيع نطاق تطوير التكنولوجيا ونقلها، وإنشاء نظام تجاري دولي عادل ومحفّز للتنمية، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في إدارة الشؤون المالية والاقتصادية العالمية. وأضافت أنه من الأهمية بمكان الثبات على الالتزام بتخصيص ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. بل الأفضل من ذلك أن تسعى البلدان المتقدمة إلى رفع هذه النسبة إلى ١ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

٧- وتابعت ممثلة المجموعة قائلةً إن من الضروري ضمان حصول البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على بناء القدرات والدعم المالي والاستثمارات، نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية. ومن أدوات وضع سياسات استثمارية فعالة المساعدة التقنية المقدمّة من الأونكتاد في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء قدرات المفاوضين بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتوعية واضعي السياسات. وكان استثمار القطاع الخاص في الزراعة ضرورياً لتحقيق النمو والحد من الفقر وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا في البلدان النامية. ومع ذلك، ينبغي ألاّ تغيب عن الأذهان الشواغل المشروعة لدى البلدان والمجتمعات المحلية بشأن مدى تأثير هذا النوع من الاستثمار على الصعيد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم برامج المساعدة التقنية وأن يوسع نطاقها ويضع سياسات وجهية للتنمية المستدامة عن طريق تشجيع الاستثمار وإنشاء قطاع خاص نشيط.

٨- وأكّدت كل المجموعات جدوى دراسات الاتجاهات والتوقعات في مجال الاستثمار التي يضعها الأونكتاد. ودعا أحد الممثلين إلى زيادة الموارد اللازمة لدعم هذا العمل، خاصةً للمساعدة على بناء القدرات في مجال جمع البيانات في البلدان النامية. وبالمثل، أكّدت بعض المجموعات ضرورة استمرار الأونكتاد في تحليل المسائل المتعلقة بتشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وأنتت ممثلة إحدى المجموعات على عمل المنظمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والقطاعات ذات الصلة، ولا سيما عملها المتعلق بمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل كسب الرزق والموارد؛ وشدّدت على أهمية هذا العمل في التخفيف من الفقر بتوليد فرص التصدير والعمالة، وفي ربط البلدان النامية بالأسواق عن طريق سلاسل القيم العالمية. وخصّ ممثل آخر بالذكر تقريراً للأونكتاد عن البعد الجنساني في عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية^(٢)، وأهاب بالأونكتاد أن يوسع نطاق هذا العمل ليشمل صناعة الألبسة والخدمات المالية والزراعة.

٩- وفيما يتعلق بدور الاستثمار من أجل التنمية، رحبت بعض المجموعات بإسهام عمليات استعراض سياسات الاستثمار التي ساعدت التوصيات السياسية المنبثقة عنها البلدان على تهيئة بيئة ممكنة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق أقصى ما يمكن من النتائج الاقتصادية والإنمائية الإيجابية. ودعت بعض الوفود الدول الأعضاء إلى تعزيز الدعم المقدم من الجهات المانحة كي يتسنى استمرار هذا العمل الهام.

١٠- وفي مجال سياسات الاستثمار، أعربت عدة مجموعات عن قلقها من عدم وجود هيكل إداري متعددة الأطراف يدير دفة إدخال الإصلاحات على نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. وأحاطت عدة وفود علماً بالعمل القيّم الذي قاده الأونكتاد في مجال إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية. ورحبت بالجهود التي يبذلها ليوفر للبلدان محفلاً متعدد الأطراف يتيح لها مناقشة هذه الخيارات وبناء توافق الآراء فيما بينها وأنتت على النهج المبادر الذي يتبعه في وضع خارطة طريق للإصلاح. ورحب بعض الوفود باجتماع الخبراء الذي عقده الأونكتاد في الوقت المناسب في شباط/فبراير بشأن هذا الإصلاح. وقالت وفود عديدة، وهي تسلّم بنقص الخبرة التقنية لمعالجة تلك الإصلاحات، إنّ من شأن إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة أن يساعد على تيسير جهود الإصلاح.

١١- وبناءً على تعليقات نائب الأمين العام، أكّدت العديد من أعضاء الوفود مجدداً أهمية اعتماد سياسات فعالة وتخصيص الموارد اللازمة لتشجيع تنظيم المشاريع. وشدّدت عدة ممثلين على اختلاف احتياجات النساء والشباب، وهو أمر ينبغي الاعتراف به عند تشجيع تنظيم المشاريع. وأثنى عدد من أعضاء الوفود على الأونكتاد لما يبذله من جهد لبناء الخبرة في مجال تنظيم المشاريع من خلال برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك) وبرنامج روابط الأعمال التجارية

(٢) UNCTAD, 2014, *Investment by TNCs and Gender: Preliminary Assessment and Way Forward* (New York and Geneva, United Nations publication).

وإطار سياسات تنظيم المشاريع. ورأت ثلاث مجموعات أنّ الإطار أداة مفيدة لتقييم واستعراض قدرة المشاريع على المنافسة ولزيادة القدرة الإنتاجية في البلدان النامية. وفي مجال بناء القدرات التقنية، أشاد أحد أعضاء الوفود بالعمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وبالنتج الذي تعود به أداة الأونكتاد لتطوير المحاسبة.

١٢- وفيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، رحبت بعض المجموعات بالتقرير الذي قدمه الأونكتاد إلى اللجنة بشأن دور السياسات في تشجيع التعاون في هذا المجال. ولاحظت عدة مجموعات أنّ للعلم والتكنولوجيا والابتكار دور حاسم في تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل أفضل ومواجهة التحديات البيئية. وشدد أحد الوفود على أهمية الاستمرار في تبادل الخبرات ومكاسب التعلم فيما يخص السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتسريع نشر العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية.

١٣- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع أحدث البيانات والاتجاهات المتعلقة بالاستثمار وتنظيم المشاريع. ورغم أنّ التقديرات كانت تشير إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤، فقد كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل، إذ إنّ أربعة بلدان من أصل الخمسة بلدان التي تتلقى أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على الصعيد الإقليمي، كانت من البلدان النامية، وبذلك تكون البلدان النامية قد تلقت نسبة قياسية من الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ٥٦ في المائة.

١٤- وقال مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، مشيراً إلى استمرار الانقسام في وضع سياسات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي، إن التدابير الوطنية اتجهت نحو زيادة التحرير في عام ٢٠١٤ أكثر مما كانت عليه في السنتين السابقتين، إذ إن ٨٦ في المائة منها كانت مشجعة للاستثمار.

١٥- وشهد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية التي وقّعت عليها البلدان تراجعاً من ٤٤ اتفاقاً في عام ٢٠١٣ إلى ٢٨ اتفاقاً في عام ٢٠١٤، ليصل المجموع إلى ٣٣٠٠ اتفاقاً. وسلكت البلدان طرقاً مختلفة في التعامل مع نظام اتفاقات الاستثمار الدولية الذي أثّرت فيه عدة الإجراءات منها التفاوض بشأن الاتفاقات الإقليمية الكبرى. وفيما يتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ارتفع عدد الحالات ليلبلغ ٦٠٨ حالات معروفة في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل تراجعاً بالمقارنة مع عدد الحالات في كلٍّ من السنتين السابقتين. وشهد أكثر من ١٠٠ حكومة ما لا يقل عن حالة واحدة من حالات المنازعات بين المستثمرين والدول.

١٦- ولاحظ مدير شعبة الاستثمار والمشاريع أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة تعترف بدور تنظيم المشاريع في التنمية المستدامة، وقال إن تطوير تنظيم المشاريع بالغ الأهمية في الحد من الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وفي هذا الصدد، تعاون الأونكتاد مع الكمنولث على وضع إطار وطني شامل بشأن تنظيم المشاريع من قبل الشباب.

١٧- وأطلعت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات واللجنة على التطورات الأخيرة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. فهذه المجالات تزداد بروزاً في مواجهة التحديات العالمية، خاصةً باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وضربت مثلاً على ذلك فقالت إن التقرير التوليقي للأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والمسودة الأولى لاتفاق أديس أبابا بشأن التمويل من أجل التنمية خصصوا حيزاً واسعاً لهذه المسائل.

١٨- وأطلعت مديرة الشعبة واللجنة أيضاً على العمل الذي اضطلع به الأونكتاد في دعم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وأشارت إلى الآثار الإيجابية للموضوعين ذوي الأولوية في دورتها الثامنة عشرة، وهما، "الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" و"التنمية الرقمية". وأعد الأونكتاد مؤخراً تقريراً^(٣) لمساعدة اللجنة في استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات على انعقاده. وسيقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي نتائج الاستعراض إلى الجمعية العامة في وقت لاحق من عام ٢٠١٥. وسيمثل ذلك أيضاً إسهاماً هاماً في الاستعراض الشامل لمؤتمر القمة الذي ستعقده الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، عن أعمال دورته الثالثة (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

١٩- عرضت تقرير الدورة رئيسة اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة، عن أعمال دورته الثالثة. وأكدت أهمية اتباع نهج سياسي متسق وشامل إزاء تطوير تنظيم المشاريع من أجل تحقيق النمو المستدام والشامل، وأكدت كذلك، لبلوغ هذا الهدف، الحاجة إلى اعتماد إطار سياسي لتنظيم المشاريع. وينبغي أيضاً وضع مبادئ توجيهية سياسية لدعم تنظيم المشاريع في القطاعين البيئي والاجتماعي، تكون موجهة إلى فئات بعينها من أصحاب المشاريع مثل النساء والشباب.

٢٠- وسلط الاجتماع الضوء على دور برامج روابط الأعمال التجارية في ربط الشركات عبر الوطنية بالمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة عن طريق سلاسل القيم الخاصة بها. وأشادت رئيسة اجتماع الخبراء بالحدث الذي جمع بين منظمي المشاريع الشباب والمستثمرين باعتبارها

(٣) UNCTAD, 2015, *Implementing WSIS Outcomes: A Ten-Year Review* (New York and Geneva, United Nations publication).

فرصة مفيدة للتعليم المباشر من تجارب منظمي المشاريع الشباب والاستماع إلى أفكارهم بشأن دمج تنظيم المشاريع في المناهج الدراسية الوطنية والحاجة إلى الدعم والتشريعات لمواجهة عدم القدرة على التكيف والفشل في تنظيم المشاريع. ورحبت أيضاً باعتماد قرار الجمعية العامة المتعلق بتنظيم المشاريع من أجل التنمية وبالأثر الإيجابي الذي من المتوقع أن يتركه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/9.

٢- تقرير اجتماع الخبراء بشأن تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية: الطريق إلى الأمم (البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

٢٢- شدد رئيس اجتماع الخبراء، في تقريره عن اجتماع الخبراء بشأن تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية: الطريق إلى الأمم، على أهمية الدورة في استكشاف السبل الكفيلة بإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وآلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بغية تعزيز التنمية المستدامة. وسيكون لمختلف الطرق المتبعة في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية آثاراً على صعيد السياسات العامة الوطنية والإقليمية والدولية. ونظراً للتعقيد الذي يعتري هذا النظام والطابع الطويل الأجل الذي تتسم به هذه الاتفاقات، كان من المحبذ اتباع نهج تدريجي نحو الإصلاح. وأعرب المشاركون عن تقديرهم لتنظيم الأونكتاد اجتماع الخبراء، وللشكل المبتكر الذي أضفاه على الاجتماع والذي شجع المزيد من المناقشات التفاعلية. وأضاف أنه كانت هناك حاجة إلى جهود مشتركة ومتسقة ومتعددة الأطراف لمواصلة إصلاح النظام على نحو فعال وشامل وإلى خارطة طريق للإصلاح تكون عملية المنحى وتأخذ في الحسبان مصالح أصحاب المصلحة كافة. وكان الأونكتاد في الموضوع المناسب الذي يؤهله لأداء دور جهة تنسيق متعددة الأطراف لإطلاع المهتمين على الخبرات في المسائل المتصلة بهذا الإصلاح.

٢٣- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير (TD/B/C.II/EM.4/3).

٣- اجتماع الخبراء المعني بقوانين وأنظمة الفضاء الإلكتروني من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، بما في ذلك دراسات الحالات الفردية والدروس المستفادة (البند ٣ (ج) من جدول الأعمال)

٢٤- عرضت تقرير الاجتماع ممثلة رئيس اجتماع الخبراء المعني بقوانين وأنظمة الفضاء الإلكتروني من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، بما في ذلك دراسات الحالات الفردية والدروس المستفادة. وسلطت الضوء على التأثير التحولي للتجارة الإلكترونية، مؤكدة أهمية الاستجابة باتخاذ السياسات المناسبة. وشجعت الدول الأعضاء على النظر في كيفية التعامل على النحو الأفضل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية كوسيلة لتيسير التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة في إطار التحضير للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأونكتاد الذي يعقد كل أربع سنوات.

٢٥- وشكر عضو وفد من إحدى المجموعات، مؤيداً بزميل له، الأونكتاد على دوره في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن مواءمة قانون الفضاء الإلكتروني الخاص بالتجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في غواياكيل، إكوادور، وعلى دعمه المستمر لتقديم التدريب على بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية في المنطقة. وساعد اجتماع الخبراء في إثراء بناء القدرات من خلال تقاسم التجارب مع مناطق أخرى. وحث أحد أعضاء الوفود الأونكتاد على وضع مؤشر جديد لأغراض تقييم مدى استعداد البلدان لممارسة التجارة الإلكترونية، يمكن من إجراء مقارنات مع مجموعة من الممارسات الجيدة في هذا المجال.

٢٦- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/EM.5/3.

٤- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الحادية والثلاثين (البند ٣(د) من جدول الأعمال)

٢٧- لاحظ رئيس الدورة الحادية والثلاثين من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وهو يعرض تقرير هذه الدورة، أن عدد الحاضرين تجاوز ٢٨٠ مشاركاً من ٨٠ بلداً. واعتمد فريق الخبراء الاستنتاجات المتفق عليها واقترح إدراج بندين رئيسيين في جدول أعمال الدورة المقبلة، هما: الأسس الجوهرية للإبلاغ العالمي الجيدة: المتطلبات الدولية للمراجعة والتأكيد والممارسات الجيدة في مجال تنفيذها؛ واستعراض الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز دور الإبلاغ من قبل الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستجابةً للاهتمام المتزايد الذي أبدته الدول الأعضاء، نظم الأونكتاد حلقة عمل تقنية بشأن التنفيذ العملي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٨- وأحاطت اللجنة علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الحادية والثلاثين، الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/71، ووافقت على جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته الثانية والثلاثين.

جيم- تعبئة الاستثمارات من أجل التنمية: مساهمة الأونكتاد في سياق التمويل من أجل التنمية (البند ٤ من جدول الأعمال)

١- الجزء الرفيع المستوى

٢٩- ناقش الاجتماع ثلاث مسائل مترابطة هي: التمويل من أجل التنمية، والحاجة إلى تعبئة الاستثمارات وتوجيهها نحو قطاعات التنمية المستدامة، بما في ذلك دور القطاع الخاص، ومساهمة الأونكتاد في الاستثمار من أجل التنمية المستدامة ودوره المحتمل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٠- وأبرز مدير شعبة الاستثمار والمشاريع، في ملاحظاته الافتتاحية، حجم الاحتياجات من الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فلا يمكن للقطاع العام وحده أن يمول تلك الأهداف. غير أن موارد القطاع الخاص متاحة لاستكمال التمويل العام، وسيكون من الضروري تحقيق توازن بين مختلف مصادر التمويل الخارجي. وهناك حاجة إلى التعاون وإقامة شراكة فيما بين أصحاب المصلحة لضمان تعبئة الأموال وتوجيهها بغية الوفاء فعلياً بالتزامات بالأهداف. ولدعم هذه العملية، من اللازم وضع سياسات محددة الهدف من أجل تحويل وجهة مختلف مصادر التمويل باتجاه الاستثمار في التنمية المستدامة. وساهم الأونكتاد في دعم السياسات في ذلك المجال من خلال إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، ومبادرة البورصات المستدامة، وفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ومبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول.

٣١- وسلّم أعضاء فريق الخبراء بالتحدي الذي يطرحه حجم الاحتياجات من الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفجوة التمويل الحالية. وذكر أحد أعضاء الفريق أن دور المالية العامة يظل هاماً ولكنه بحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي، إذ ينبغي أن تعزز البلدان النامية انخراطها ومشاركتها في الخطاب الدولي وعمليات صنع القرار في العديد من المجالات ومن جملتها التعاون الدولي في مجال الضرائب. وأبرز عضو آخر في الفريق ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمعالجة المسائل المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية.

٣٢- وأشارت عدة وفود إلى التحديات الخطيرة التي تواجهها بعض البلدان النامية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو مصدر هام من مصادر التمويل الإنمائي. وشملت هذه التحديات نقص الهياكل الأساسية وعدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يمتح الأونكتاد مساعده التقنية للبلدان كي يساعدها على تهيئة أو تحسين بيئة ممكنة لجلب الاستثمار. ومن المهم أيضاً تقديم مساعدة خاصة إلى البلدان الخارجة من نزاعات.

٣٣- وأشاد العديد من أعضاء الوفود بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤. وتمشياً مع رسالته الأساسية، اتفقوا على أنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب وضع برنامج تحول ينطوي على الريادة والشراكة والرؤية. ويمكن أن يكون للأونكتاد، باعتباره من أهم أصحاب المصلحة المؤسسين المعنيين بتمويل التنمية، دورٌ مفيدٌ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال عدة أعضاء من أعضاء الوفود إنّه ينبغي للمنظمة أن توسع نطاق عملها في هذا المجال. وقال عضو في أحد الوفود إن من شأن تيسير التمويل والاستثمار عن طريق صناديق الثروة السيادية والمستثمرين الممائلين في البلدان الفقيرة أن يساعد على تحديد مبادرات سياساتية أفضل.

٣٤- وفي مجال سياسات الاستثمار، أعرب عدة أعضاء عن القلق إزاء ارتفاع عدد منازعات الاستثمار في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية. وطلبوا إلى الأونكتاد تكثيف عمله في ذلك المجال وتوفير حلول وخيارات عملية لتحديد اتفاقات الاستثمار المنتهية مدتها وتقديم المساعدة

في تصميم سياسات الاستثمار تمثيلاً مع أهداف التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه كفالة اتساق السياسات والحفاظ على الحيز السياسي الذي تتمتع به الحكومة المضيفة. وطلب بعض الأعضاء أن يضع الأونكتاد خارطة طريق لإصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية بما يدعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣٥- وأهاب عدة أعضاء بالأونكتاد أن يقدم المساعدة التقنية اللازمة للبلدان لتعزيز الاستثمار في قطاعات التنمية المستدامة. وأعرب بعض أعضاء الوفود عن الحاجة إلى الرصد الفعال للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأكد أهمية توفر البيانات الجيدة بوصفها أداةً لدعم جهود الرصد.

٣٦- وأقر العديد من أعضاء الوفود بأن التمويل البالغ الصغر يمكن أن يكون مصدر تمويل هاماً للمشاريع الصغيرة وبالغة الصغر. وتواجه هذه المشاريع، التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي في توليد فرص العمل والتنمية الاجتماعية وتنمية الأرياف، صعوبات في جمع الأموال. وأوضح أحد أعضاء الفريق الطرق التي يمكن بها للمستثمرين المؤثرين جمع الأموال من المستثمرين في القطاعين العام والخاص وإقراض مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي يمكن أن تقدم، بدورها، قروضاً إلى أصحاب المشاريع في البلدان النامية. والهدف من ذلك هو تطوير وإدارة استثمارات القطاعين الخاص والعام ذات الأثر في التنمية. ورغم توفر العديد من أدوات تمويل التنمية، كان من اللازم تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة لضمان إتاحتها للمحتاجين إلى موارد مالية. وأوضح عضو آخر في الفريق أن من الممكن أن يكون للحكومات دورٌ في تيسير حصول المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الجديدة المبتدئة على التمويل بتقديم حوافز تشجع مؤسسات التمويل البالغ الصغر على الاستثمار، وكذلك باعتماد اتفاقات تقاسم المخاطر. وفي بعض الحالات، لم يكن بإمكان مؤسسات التمويل البالغ الصغر أن تستثمر مباشرةً في بلدٍ معينٍ وكانت بحاجة إلى إنشاء آليات محددة الغرض، فتسبب ذلك في زيادة تكاليف الاستثمار.

٣٧- وبإمكان أسواق رأس المال أيضاً أن تساعد على دعم الاستثمار في التنمية المستدامة عن طريق إدراج الشروط المفروضة على البورصات. وكان الهدف من مبادرة البورصات المستدامة، التي وضعها الأونكتاد بالتعاون مع منظمات أخرى، هو تعزيز الاستدامة بهذه الطريقة. وأثنى أعضاء الوفود على المبادرة بوصفها أداةً هامةً لتشجيع الشركات والمستثمرين على عدم الاكتفاء بالنظر في المؤشرات المالية، بل أيضاً في الأداء الاجتماعي والبيئي عند اتخاذ قرارات الاستثمار. وأشار بعض أعضاء الوفود إلى أن برنامج "ربط الأسواق الأوروبية" مثال يبين كيف يمكن تزويد الشركات بقناة لجمع الأموال من أجل الاستثمار المستدام عن طريق دعم الشركات القائمة في بلد معين حتى تُدرج في بورصة بلد آخر.

٣٨- ورداً على تعليقات من الوفود، قال مدير شعبة الاستثمار والمشاريع إن الأونكتاد قدّم إسهامات قيمة في مجال الاستثمار المسؤول وشجع الشركات على الإبلاغ عن أدائها في المسائل البيئية والاجتماعية والإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، عالج الأونكتاد مسائل تقييم المخاطر من

خلال إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، الذي عزز الممارسات الجيدة في الإطار التنظيمي للبلدان بغرض جلب الاستثمارات.

٢- استعراض سياسة الاستثمار في السودان

٣٩- نظر الاجتماع في استعراض سياسات الاستثمار في السودان (UNCTAD/DIAE/PCB/2014/5).

٤٠- وقال مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في عرضه إن التحديات الرئيسية أمام التنمية المستدامة في السودان هي الاضطراب الاقتصادي والسياسي وانعدام الأمن الغذائي وغياب التنوع الاقتصادي. وتشمل أهم نتائج الاستعراض وتوصياته الحاجة إلى توضيح وتبسيط الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر ومواءمته مع استراتيجيات البلد الإنمائية. ورأى أن إرساء آليات الحوار الفعال بين القطاعين العام والخاص عامل حاسم لتحقيق الإصلاحات الأثر المنشود. وأثنى المدير على الجهود التي بذلها السودان في الآونة الأخيرة، وأكد أن الأونكتاد مستعد لمساعدة البلد في تنفيذ التوصيات المقترحة في الاستعراض.

٤١- وأعربت سفيرة السودان لدى الأمم المتحدة عن تقديرها وامتنانها لعمل الأونكتاد وللدعم المالي الذي قدمته حكومة السويد في إعداد الاستعراض. وقالت إن حضور وزير الاستثمار السوداني دورة اللجنة دليل على التزام البلد بعملية الاستعراض، الأمر الذي يتيح فرصة لجميع أصحاب المصلحة لمناقشة مناخ الاستثمار في البلد.

٤٢- ووصف وزير الاستثمار السوداني إمكانات التنمية في بلده والدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر. فالمستثمرون الأجانب موجودون بالفعل في قطاعات اقتصادية شتى، مثل الزراعة وتربية الماشية والمعادن والنفط والغاز والصناعات التحويلية. ومع ذلك، ما زالت تحديات هائلة تعترض تحقيق استقرار العملة المحلية وتنويع الاقتصاد. والواقع أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور رائد في التصدي لها. وأشار إلى أن السودان يرحب بالاستثمار الأجنبي المباشر ويسعى لتحسين بيئة الاستثمار وصورة البلد على الصعيد الدولي. ويخطط السودان ليستفيد من المناطق الحرة التي هو عضو فيها استفادة أكثر فعالية من أجل الاندماج على نحو أفضل في سلاسل القيمة العالمية. ومن الأولويات الأخرى في إصلاح السياسات تحسين الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، وبناء القدرات المحلية، وتنويع الاقتصاد، وضمان توزيع جغرافي أفضل للاستثمار. ودعا الوزير الأونكتاد إلى مواصلة دعمه لإنجاز هذه الأولويات، وطلب إليه تنظيم حلقة عمل في الخرطوم لتحديد برنامج تنفيذ عملية استعراض سياسة الاستثمار.

٤٣- ولخص رئيس فرع سياسات الاستثمار التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع أهم نتائج الاستعراض، فأبرز بعض أولويات الإصلاح التنظيمي، بما في ذلك ضرورة إتاحة فرص الوصول الآمن إلى الأراضي، والحد من تعقد النظام الضريبي، وتحديث نظام العمل وتحسينه، واعتماد نهج استباقي أكثر لمعالجة مشكلة ندرة المهارات المحلية. ودعا استعراض سياسة الاستثمار أيضاً إلى توجيحية فعالية في تنفيذ نظامي المنافسة وحماية البيئة وإلى تعزيز إطار تشجيع الاستثمار.

وقال إن من شأن وكالة مخصصة لتشجيع الاستثمار أن تضطلع بأنشطة تشجيع الاستثمار وتلميع صورة البلد قبل تنويع وظائفها ومواردها.

٤٤ - وعرضت رئيسة إدارة العلاقات الخارجية في الجهاز القومي السوداني للاستثمار إصلاحات البلد الأخيرة في مجال السياسة العامة وقالت إن بعض توصيات الاستعراض بدأ تنفيذها بالفعل. وحثت الأونكتاد وغيره من شركاء التنمية على تقديم مزيد من الدعم إلى البلد في مساعيه الرامية إلى تهيئة مناخ جاذب للاستثمار.

٤٥ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، عرض مستثمران يعملان في مجال الإنتاج الزراعي تجربتهما في الاستثمار في السودان. ووصفا إسهام مشروعيهما في زيادة القدرات الإنتاجية في البلد وتعزيز نقل الدراية إلى المستخدمين المحليين. وأقرا بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وتسهيل استثمارتهما، ولكنهما أشارا إلى أن نقص الهياكل الأساسية وصعوبة الحصول على التمويل ما زالا عائقين يتعين تجاوزهما، الأمر الذي يتطلب تحاور القطاعين العام والخاص.

٤٦ - وأقر ممثلو دول أعضاء أخرى بإمكانات السودان، وأشادوا بالتقدم الذي أحرزه في إصلاح السياسات، وشددوا على ضرورة المضي قدماً في تعزيز الاستقرار السياسي وزيادة قدرات الموظفين المدنيين والمؤسسات المدنية. ودعوا شركاء التنمية والجهات المانحة إلى دعم جهود السودان. وأكد بعض أعضاء الوفود أهمية استقرار السياسة العامة واتساقها على المدى الطويل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار آخرون إلى تجارب مستثمريهم في السودان، فأكدوا أن فرص الاستثمار كثيرة، ولكن هناك مشاكل لا تزال قائمة مثل إعادة رأس المال والأرباح إلى الوطن، وضعف الحوكمة. وقال بعض أعضاء الوفود إن العقوبات الخارجية تؤثر سلباً في فرص الأعمال في السودان.

٤٧ - وعرضت الدول الأعضاء المستفيدة من استعراضات سابقة أو جارية لسياسة الاستثمار أيضاً تجاربها وشجعت الحكومة على تنفيذ التوصيات باعتبارها أدوات لجذب الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. ومن أهم مزايا عملية الاستعراض المتابعة الوثيقة لتنفيذها، والمساعدة التقنية المقترنة بها. ومع ذلك، فإن كان الأونكتاد يقدم مساعدة الخبراء ومشورتهم القيمتين، فإن المسؤولية عن التنفيذ تبقى على عاتق البلدان المستفيدة. وطلب وفد من الأونكتاد المساعدة في استعراض إطار سياسات تنظيم المشاريع في بلده ووضع برنامج لتطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك) فيه.

٣- استعراض سياسة الاستثمار في الكونغو

٤٨ - تناولت الجلسة استعراض سياسة الاستثمار في الكونغو (UNCTAD/DIAE/PCB/2014/4).
٤٩ - وقال مدير شعبة الاستثمار والمشاريع إن استعراض سياسة الاستثمار أداة مفيدة لتنفيذ إصلاحات في سياسات الاستثمار. ولا تزال البلدان الأفريقية، التي تبذل جهوداً لتحسين مناخ

الأعمال فيها، تحظى بأولوية قصوى في الأوساط الإنمائية. وتفيد إحصاءات الأونكتاد بأن الكونغو من أفضل البلدان أداءً في المنطقة من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن تركُّز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في قطاع النفط مدعاة للقلق. وقد أجرت السلطات الحكومية بالفعل إصلاحات هامة وهي تدرك الحاجة إلى تنويع الاقتصاد، والدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الصدد. وتركز التوصيات المنبثقة من الاستعراض، استناداً إلى إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، على التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع النماذج الشاملة في مجال الزراعة.

٥٠- وأكد الوزير المكلف بالتخطيط والمحافظة العامة والاندماج في الكونغو أهمية الاستثمار الخاص لتحقيق النمو والتنمية الشاملين، وأيد التوصيات الواردة في الاستعراض. وقال إن الحكومة تخطو خطوات لتحسين مناخ الأعمال وتطوير الهياكل الأساسية وتسهيل الحصول على المياه والطاقة، وهذه أهداف مكرسة في خطة التنمية الوطنية التي يسعى البلد من خلالها لأن يصبح اقتصاد سوق ناشئاً بحلول عام ٢٠٢٥. وبناءً على ما تقدم، رحب الوزير بالاستعراض بوصفه أداة قيّمة يمكن استخدامها لتحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية الزراعية.

٥١- وأبرزت الوزيرة المعنية بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والحرف اليدوية الصلة الهامة بين تنمية المشاريع والاستثمار والدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصاد الكونغو. وأشارت إلى أن الحكومة نفذت تدابير شتى لتيسير الأعمال تتعلق بإنشاء الشركات وتشغيلها، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي إطار متابعة استعراض سياسة الاستثمار، طلبت الوزارة من الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية لتشجيع مشاريع النساء، ووضع برنامج للروابط التجارية، وإرساء قاعدة اللوائح الإلكترونية للمساعدة في تبسيط إجراءات تكوين شركات الأعمال الناشئة وغير ذلك من العمليات التجارية.

٥٢- وعرض رئيس فرع سياسات الاستثمار في الأونكتاد أهم نتائج التقرير. وفي سياق تأكيد إمكانات الكونغو الهائلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لفت الانتباه إلى عدد من التحديات الهامة، تشمل مجموعة من المعوقات في مجالات تشغيل الشركات والضرائب والوصول إلى المهارات وتنظيم حيازة الأراضي. ولا بد من تجاوز هذه المعوقات لبلوغ إطار استثماري أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ به. وقد أجريت إصلاحات جوهرية في عدد من المجالات الرئيسية، غير أن تنفيذها ظل بطيئاً، وثمة حاجة إلى زيادة التنسيق المؤسسي. وسلط الضوء على العناصر الرئيسية في الاستراتيجية المقترحة في استعراض سياسة الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة، وهذه أداة رئيسية تحقق بها الحكومة الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد. وقال إن الأونكتاد يظل ملتزماً بتقديم المساعدة التقنية في كل بعد من الأبعاد الاستراتيجية التي تناولها التقرير.

٥٣- وأثنى أعضاء في وفود دول أعضاء أخرى على الحكومة لإكمال الاستعراض وشجعوا السلطات على مواصلة الإصلاحات الجارية لتحسين مناخ الاستثمار. وأشاروا إلى أهمية

الأونكتاد باعتباره محفلاً لتبادل أفضل الممارسات في مجال الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأبرز بعض الدول الأعضاء المستفيدة من برنامج استعراض سياسة الاستثمار، ومنها بعض البلدان الأفريقية، ما ترتب على تنفيذ التوصيات من أثر إيجابي في بيئة الاستثمار فيها، وشجعت الحكومة على مواصلة تنفيذ التوصيات.

٥٤- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد عدد من المشاركين الأولويات الرئيسية المتعلقة بالهياكل الأساسية العامة وضرورة تشجيع الزراعة المستدامة والمساهمة في الحد من الفقر. وتحقيقاً لذلك، لا بد من الترويج للنماذج الشاملة في مجال التنمية الزراعية. وأشاروا إلى أن الاستعراض يقترح استراتيجية دينامية ترسم نهجاً مبادراً في استهداف الاستثمار. وشجعوا السلطات على مواصلة الإصلاحات الجارية وتبني مبادرات التنمية الإقليمية. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى زيادة القيمة المضافة الوطنية من خلال الاندماج بنجاح في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

٥٥- ورحب عدد من ممثلي القطاع الخاص بتوصيات الاستعراض وأثنوا على ما تبذله الحكومة من جهود لتنويع الاقتصاد. وأشاروا إلى ضرورة العمل على إيجاد سبل لتحسين المشاورات بين القطاعين العام والخاص في عملية وضع سياسات الاستثمار، والمضي في مسار الإصلاح، وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية. وقالوا إن وكالات تشجيع الاستثمار تضطلع بدور حاسم في جميع مراحل عملية الاستثمار. وعرض بعض المستثمرين تجاربهم فيما يتعلق بنماذج الأعمال الشاملة التي تشرك المجتمعات المحلية والمزارعين في الخطط الزراعية المحلية.

دال - تنظيم المشاريع وأهداف التنمية المستدامة

(البند ٥(أ) من جدول الأعمال)

٥٦- تناولت الجلسة دور تنظيم المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة، بناءً على قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٧/٢٠١٢ و 69/L.14 بشأن تنظيم المشاريع من أجل التنمية، فضلاً عن التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ٦٧/٢٠١٢، الذي أعده الأونكتاد بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥٧- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع موضوع الجلسة، وقدم لمحة عامة عن التحديات الناشئة في السياق العالمي الذي يتسم بضعف النمو الاقتصادي والطلب، وتزايد الشك الاقتصادي الذي أثر في خلق فرص العمل. وسلط المدير الضوء على المكونات الرئيسية لإطار شامل لسياسات تنظيم المشاريع، التي تسهم بفعالية في خلق فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يتناول هذا الإطار استراتيجيات للتنفيذ وأدوات للرصد، وأن يركز بوجه خاص على الجهود الرامية إلى تشجيع النمو الأخضر وتيسيره فعلياً، فضلاً عن مبادرات مثل المشاريع الاجتماعية والاستثمار المؤثر، ومشاريع الشباب والنساء والفئات الضعيفة. وقال إن الأونكتاد قد تعاون مع حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية، في إطار مجموعة الثماني، بشأن مسألة الاستثمار المؤثر، وأعدّ منشوراً بمشاركة مع الكومنولث بعنوان "مبادئ توجيهية للسياسة العامة بشأن مشاريع الشباب"، سيصدر في وقت لاحق من عام ٢٠١٥. وقال إن الأونكتاد مستعد لمساعدة الدول الأعضاء، والتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية على تحديد مؤشرات لقياس مدى فعالية السياسات، وتوفير منتدى دولي للنقاش وبناء توافق الآراء وتبادل الممارسات السليمة بشأن جيل جديد من عمليات وضع سياسات تنظيم المشاريع. وعلى غرار الأونكتاد، ينبغي أن تؤدي المنظمات الدولية دوراً في صياغة جيل جديد من سياسات تنظيم المشاريع تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

٥٨- ووصف الوزير المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاد الاجتماعي والحرف اليدوية في الكاميرون التحديات الاقتصادية التي يواجهها بلده. وقال إن الكاميرون وضعت مسألة تشجيع تنظيم المشاريع في صلب استراتيجيتها الإنمائية، بمساعدة برامج تمويلها الجهات المانحة؛ وأصلحت أيضاً نظامها المؤسسي وإطارها التشريعي والتنظيمي لدعم ذلك المجال. ففضل برنامجي اللوائح الإلكترونية والتسجيل الإلكتروني اللذين وضعهما للأونكتاد، على سبيل المثال، أصبح بالإمكان إنشاء شركة أعمال في ٤٨ ساعة، وهذا رقم قياسي سيتحقق أفضل منه في عام ٢٠١٥. وأشاد الوزير ببرنامج الأونكتاد لتطوير ريادة الأعمال (إمبرتيك)، الذي انطلق في الكاميرون في عام ٢٠١٤ ويحظى بتقدير شديد في أوساط منظمي المشاريع المحليين. ويساهم هذا البرنامج الممول من موارد وطنية في تحقيق تطلع الكاميرون إلى أن تصبح اقتصاداً ناشئاً بحلول عام ٢٠٣٥.

٥٩- وقالت ممثلة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إن تنظيم المشاريع والتنمية المستدامة، اللذين يسهمان في تشكيل الغايتين ٤-٤ و ٣-٨ المقترحتين لهدف التنمية المستدامة، مترابطان ترابطاً وثيقاً ويحظيان بتأييد قراري الجمعية العامة المذكورين أعلاه. وذكرت الهيئة فرصاً شتى لتشجيع تنظيم المشاريع باعتباره سياسة تمكينية في سياق الأهداف، وهي: المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وكذلك تقرير الأمين العام بشأن تنظيم المشاريع من أجل التنمية الذي سيُعرض في الدورة السنوية للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وشجعت الممثلة أيضاً الدول الأعضاء على إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها الإنمائية الوطنية.

٦٠- وشدد بعض أعضاء فريق النقاش على أهمية التشجيع الفعال لتنظيم المشاريع كجزء من بيئة خاصة بالمبادرة الحرة. وأشاروا إلى ضرورة انتقال السياسات من التركيز على مُنظّم المشاريع باعتباره فرداً إلى التركيز على منظم المشاريع والمشروع نفسه باعتبارهما جزءاً من بيئة حيوية. وسلط أعضاء آخرون في فريق النقاش الضوء على شبكات النظراء في مجال تنظيم المشاريع التي ينبغي أن تظلم بدور رائد في تشجيع تنظيم الشباب للمشاريع، وأبرزوا الدور الرئيسي للتشريف

بتنظيم المشاريع باعتباره كفاءة تنفع مدى الحياة. وقدّم أحد أعضاء الوفود مثلاً يبين كيف أن مراكز تنظيم المشاريع، على صعيدي البلديات والمدن، يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتشجيع تنظيم الشباب للمشاريع وتكوين الشركات الناشئة. وطلب العضو إلى الأونكتاد أن يزود الدول الأعضاء بأفضل الممارسات في إنشاء مراكز دعم تنظيم المشاريع، وخاصة على مستوى المدن.

٦١- وتناولت الجلسة أيضاً موضوع قياس تأثير سياسات تنظيم المشاريع. واتفق جميع أعضاء فريق النقاش على صعوبة هذه المهمة. فأقر أحدهم بالطابع المتعدد الأبعاد الذي يميز مجال تنظيم المشاريع باعتباره محركاً للتنمية الاقتصادية. وقال آخر إن من المهم رصد اتجاهات تنظيم المشاريع للإسهام في وضع سياسات قائمة على الأدلة، وأضاف أنه لا بد أن تكون المؤشرات قابلة للمقارنة في مختلف البلدان. غير أن عضواً آخر في فريق النقاش رأى أن الاختصار على بحث بيانات تسجيل الأعمال ليس فعالاً تماماً في قياس تنظيم المشاريع. وتناول دور المؤسسات الشديدة النمو في خلق فرص العمل، مستنداً في ذلك إلى نتائج ورقة أعدها تحالف تنظيم الشباب للمشاريع التابع لمجموعة العشرين، وشدد على أهمية إشراك شركات كبيرة في توجيهه والإرشاد وفي التمويل.

٦٢- وعرض أعضاء فريق النقاش عدة أطر ومؤشرات يمكن أن تتيح لواقعي السياسات أدوات تشخيص عملية لتحديد المعالم والأولويات اللازمة للبيئة الخاصة بالأعمال الحرة في أي بلد. وحثوا الدول الأعضاء على تطوير القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات عن تنظيم المشاريع عن طريق مكاتب الإحصاء الوطنية، والتواصل مع المؤسسات الدولية المعنية بالبحوث والتحليل، مثل الشبكة العالمية للبحوث المتعلقة بتنظيم المشاريع، ومرصد الأعمال الحرة في العالم، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج "بروديم" (Prodem)، وهو برنامج لإنشاء المشاريع. واقترح أحد أعضاء فريق النقاش أن يضع الأونكتاد إطاراً شاملاً ومنظماً لرصد سياسات تنظيم المشاريع عن طريق تصنيف المؤشرات القائمة تصنيفاً منهجياً وتقديم إرشادات بشأن كيفية تجميعها. ومن شأن هذا الإطار المنظم أن يستند إلى التجارب والأطر الموجودة فيما يتعلق بقياس تأثير السياسات، ويتضمن مبادئ توجيهية للبلدان بشأن سبل رصد المجالات ذات الأولوية.

٦٣- وأثناء النقاش التفاعلي، طلب بعض أعضاء الوفود إلى الأونكتاد مواصلة عمله في مجال تنظيم المشاريع وبصفة أخص عمله على توفير الإرشاد العملي للدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الخاصة بتنظيم المشاريع وتقديم إحاطات بشأن أهداف التنمية المستدامة. وحث أحد أعضاء الوفود الأونكتاد ومنظمات أخرى على أن تراعي في عملها مسائل الملكية الفكرية فيما يخص سياسات تنظيم المشاريع.

هاء- سياسات تعزيز التعاون من أجل تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية (البند ٥ (ب) من جدول الأعمال)

٦٤- قدمت أمانة الأونكتاد الوثيقة TD/B/C.II/30، التي تبين بإيجاز دور مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تشجيع التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية وما يمكن اعتماده من سياسات لتشجيعها.

٦٥- ولاحظ أعضاء فريق النقاش أن المجتمعات الناجحة توفر كلاً من الهياكل الأساسية المادية والخدمات الجيدة ومن جملتها دعم الأعمال التجارية. وقد أتبع في إنشاء بعض المجتمعات نهج تشاوري يقوده المستخدمون، بينما اعتمد في إنشاء مجتمعات أخرى النهج التنافسي الذي تقوده السياسات الحكومية. واعتمد النهج على الجمع بين التمويل المتاح، الخاص منه والعام، وعلى الثقافة والتاريخ الاقتصادي المحليين. وتكمن الأسباب الرئيسية وراء إنشاء مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في دعم نقل التكنولوجيا إلى أصحاب تلك المجتمعات واحتضان الأعمال التجارية المبتكرة واجتذاب مستثمرين أجانب في مجال التكنولوجيا المتطورة. ومن الضروري تنسيق السياسات المتعلقة بتلك المجتمعات لتتوافق مع السياسات والأهداف الإنمائية العامة بما يتناسب مع الظروف المحلية. ومن الضروري أيضاً أن تقدم الحكومة الدعم لمختلف مجالات السياسة العامة بما فيها التعليم والأبحاث والصناعة ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجارة والضرائب. ومن المهم أن يتفق أهم أصحاب المصلحة على غايات عامة وأن يتفقوا أيضاً على أهداف عملية ومحددة بوضوح. ومن المهم كذلك تقديم الخدمات لدعم نقل التكنولوجيا والابتكار. ولأن قلة التمويل العام كثيراً ما تكون عقبة، لا بد لأنشطة العقار المرتبطة بإنشاء المجتمعات من المساهمة في التمويل. وعلاوة على ذلك، تستفيد مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى حد كبير من تأليف فريق إدارة مخصص منذ البداية.

٦٦- وعرض عضو آخر في فريق النقاش تجربة "أي-هَب" (i-Hub). وهو عبارة عن محور ابتكار أنشئ في نيروبي في عام ٢٠١٠. وكان قد صُمم في البداية بقصد إتاحة مكان لأصحاب المشاريع والأكاديميين والممولين في قطاع التكنولوجيا كي يجتمعوا فيه بهدف تبادل الأفكار بشأن المشاريع الممكنة. وبمرور الوقت، وحالما استُنفدت المنحة المالية الأولى، انتقل بيان قيمة تكاليف "أي-هَب" إلى توفير خدمات المشورة وتقديم الخدمات للمستهلك على نحو متقدم. وطُوّر "أي-هَب" صلة تعاون مع إملاب (m:lab) شرق أفريقيا، وهي حاضنة للشركات الصغيرة المبتدئة المتخصصة في تكنولوجيا الهاتف النقال، ودعم إنشاء عدد متزايد من محاور وحاضنات الابتكار في كينيا. وقد برهنت تجربة "أي-هَب" على أن المجتمعات التقليدية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ليست النموذج الأوحيد المتاح لتشجيع التعاون والابتكار. إذ يوجد حالياً في أفريقيا نحو ١٠٠ محور ابتكار موزعة على المناطق دون الإقليمية الخمس جميعها.

٦٧- وأوضح أعضاء فريق النقاش الآخرين أن السياسة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي تجاه مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار أصبحت جزءاً لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الإقليمية وجزءاً من سياسة الالتقاء الأوسع نطاقاً التي تتعد عن تطوير الهياكل الأساسية باتجاه بناء اقتصاد قائم على المعرفة. ويوجد في الاتحاد الأوروبي حالياً ٣٦٦ حديقة. والهدف السياسي الرئيسي منها هو إنشاء فرص عمل عالية الجودة؛ ف ٨٠ في المائة ممن يشغلون مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار هم من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أما الباقون فينتمون أساساً إلى قطاعي تكنولوجيا الأحياء والطاقة. ويتجه الدعم إلى توفير الخدمات الرامية إلى إنشاء روابط مع الأكاديميين والباحثين. ويتيح قرب المجتمعات جغرافياً من كبريات الجامعات فرصاً ممتازة. وتوحي تجربة الاتحاد الأوروبي بوجود عدد من عوامل النجاح. أولها أن سياسة مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لا بد أن تكون في صلب لولب رباعي الأذرع يتألف من الشركات ومنظمات الأبحاث والتطوير والقطاع العام والمجتمع المدني. ومن الضروري أن تدعم مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار استراتيجيات أعمالٍ وابتكارٍ بعينها خاصة بمنطقة جغرافية محددة. وفي الأخير، تحقق هذه المجتمعات نجاحاً أكبر عندما تحتضن قطاعات لم تبلغ بعد درجة الاكتمال. ومن عوامل المخاطرة الحجم (إذ قد تكون أصغر بكثير مما يجب)، وكثرة عدد الأهداف المحددة، والاعتماد المفرط على التمويل العام والافتقار إلى الإدارة الكفؤة.

٦٨- ورداً على سؤال أحد أعضاء الوفود عن مدى أهمية الملكية الفكرية بالنسبة لنموذج الأعمال التجارية المتمثل في "أي-هَب" وعن طبيعة الصعوبات التي اعترضت الشركات الحاصلة على دعمه، أجاب أحد أعضاء فريق النقاش موضحاً أن الملكية الفكرية ليست مشكلة حيث إن الهدف الأساسي هو تطوير التعاون. ولكنها تشكل شاغلاً لأصحاب المشاريع في مجال التكنولوجيا في نيروبي الذين سيستفيدون من وسيلة بسيطة وفعالة من حيث الكلفة لطلب براءات الاختراع. ومن الصعوبات الأخرى، غلاء التعريفات على الواردات والثغرات الحاصلة فيما يتعلق بالمهارات والتي لا بد لنظام التعليم والتدريب أن يسدها.

٦٩- وقال عضو آخر من أعضاء الوفود إن الاستثمارات في مجالات العلوم والأبحاث والتطوير ينبغي أن تلقى التشجيع كوسيلة لإنشاء مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وسأل عضو آخر من أعضاء الوفود عن كيفية الجمع على المدى الأبعد بين الفوائد التي تجني من الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبين التوقعات على المدى القصير. وقال آخر إن نموذج "أي-هَب" يستند بالأساس إلى نهج تشاركي ويتطلب قدرأ أقل من الموارد المالية وهو أسرع بكثير من حيث إنشائه من مجتمعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار التقليدية حتى وإن ظل التمويل مسألة حرجة. وفي نظر آخر، لا بد من توفير الدعم السياسي للاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا والعلوم والابتكار. وإن بلورة رؤية وسياسات ثابتة يتطلب إدارة عامة فعالة.

٧٠- وتساءل عضو آخر من أعضاء الوفود عن الكيفية التي ينبغي بها لبلد نام أن يحدد سياسته في مجال الابتكار. فالأولويات المتعلقة بكل صناعة تحتاج إلى ما يربطها بسياسات الابتكار القائمة على الهيكل الاقتصادي والأهداف الإنمائية. وينبغي وفقاً لذلك تحديد نتائج وتوقعات سياساتية واقعية وعملية. فمجمّعات العلوم والتكنولوجيا والابتكار أداة أساسية بالنسبة للبلدان النامية التي تحاول تنشيط تحول اقتصاداتها الهيكلي عن طريق التصنيع ولكن أنظمة دعم الابتكار الكبيرة كتلك الموجودة في أوروبا لا توجد في العالم كله. ومن الأدوات والحوافز السياساتية الأخرى المنح الضريبية والدعم المالي، وهي توفر إمكانيات تكميلية. ومن الإجراءات السياسية التي يمكن النظر فيها زيادة حجم المساعدة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل تيسير الحصول على التمويل ورأس المال المخاطرة والملكية الفكرية والفحص التقني وحلقات العمل لتبادل ممارسات العمل الجيدة.

٧١- ولاحظ أحد أعضاء الوفود أن هناك نقصاً أساسياً في الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في معظم البلدان النامية واقترح أن ينظم الأونكتاد اجتماعاً يخصّص لإعطاء الأولوية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في السياسة الإنمائية. وقدّمت أمانة الأونكتاد عرضاً موجزاً للأنشطة الحالية والمقررة التي تقوم بها المنظمة بهدف تحسين القدرة على وضع سياسات الابتكار في البلدان النامية.

واو- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٢- عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات ومدير شعبة الاستثمار والمشاريع تقريراً عن التقدم المحرز في تشجيع وتدعيم التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في مجال الاستثمار أو في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستثمار وتنمية المشاريع، ووصف التقرير الإنجازات الرئيسية والتأثير الناجم عن أداء الولايات التي صدر بها تكليف في أكرادووحة.

٧٣- وناقشت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في عرضها التفاعل بين أنشطة الشعبة في مجال الأبحاث والتحليل والتعاون التقني وبناء توافق الآراء. فذكرت، على سبيل المثال، أن تقرير الأونكتاد بشأن اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٥ المعنون "تفتيح إمكانات التجارة الإلكترونية لصالح البلدان النامية"^(٤)، يعرض استنتاجات بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وتناولت منشورات حديثة أخرى مواضيع نقل التكنولوجيا وقضايا المساواة بين الجنسين والعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتوسع الحضري. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، فإن للعلوم والتكنولوجيا والابتكار واستعراضات السياسات الخاصة بها أثر فوري على سياسات البلدان التي أجرت تلك الاستعراضات في السنوات الأخيرة كعمان وتايلند، مثلاً. أما فيما يخص بناء توافق الآراء، فقد

(٤) UNCTAD, 2015, *Information Economy Report 2015: Unlocking the Potential of E-commerce for Developing Countries* (New York and Geneva, United Nations publication, Sales No. E.15.II.D.1)

قدم الأونكتاد، في جملة الأنشطة التي قام بها، مدخلات بشأن التكنولوجيا والابتكار في سياق جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥.

٧٤- ورَكَز مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في عرضه على إنجازات شعبته بفضل تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، أي إدارة تركز ليس على النتائج فحسب وإنما على أثر الأنشطة التي تنفذ (نتائجها على المديين المتوسط والطويل) أيضاً. ووصف المدير استراتيجية شعبته وشدد على توجه الشعبة نحو دعم الاستثمار في التنمية المستدامة ولا سيما نحو جعل أنشطة الشعبة تتسق وأهداف التنمية المستدامة. وقد حظي نهج الإدارة القائمة على النتائج بوصفه من الممارسات الفضلى باعتراف المراجعين والمقيمين المستقلين، بمن فيهم مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتقييم الخارجي للبرنامج الفرعي ٢. وسرد مدير الشعبة أيضاً قصصاً تبين ما تركته جميع منتجات الشعبة وأنشطتها الأساسية الهامة من أثر.

٧٥- وفي النقاش الذي أعقب ذلك، أقرت الوفود بفائدة المؤشرات الكمية والنوعية في الإبلاغ عن أثر أنشطة الشعبتين وأنتت على الشعبة لاتباعها نهج الإدارة القائمة على النتائج والممارسات الفضلى في الإدارة في مجال الاستثمار والمشاريع. وأوصى بعض الوفود بنشر هذه الممارسة واعتمادها في جميع شعب المنظمة. وأشاد أحد أعضاء الوفود بشدة الشفافية التي يتسم بها عمل الأمانة. فيما نوّه عضو آخر من أعضاء الوفود بالعرض الموجز والشامل لأنشطة البرنامج ولأثرها، مشدداً على تعدد الأنشطة وتنوعها بشكل لافت في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع.

٧٦- وقال بعض الممثلين إن هناك حاجة إلى مواصلة تقوية أوجه التآزر بين أركان الأونكتاد الثلاثة بوسائل منها على الخصوص تحسين التنسيق الداخلي والتعاون وتماسك الأبحاث. كما ينبغي أن يتواصل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ورداً على ذلك، قالت الأمانة إن منشورات الأونكتاد تقدم، كل على حدة، تحليلاً لقضايا بعينها من زوايا مختلفة ولكنها مجتمعة تقدم صورة أكبر. وأبرزت الأمانة نظام الإدارة المتكامل في الأونكتاد الذي يركز على تبادل المعلومات بشأن الأنشطة داخل كل شعبة وفيما ما بين الشعب بهدف تقوية أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

٧٧- وسأل بعض أعضاء الوفود عن سياسة المنظمة الجديدة المتمثلة في تقديم تقرير مشترك عن الأنشطة. وأيد ممثل إحدى المجموعات ضرورة أن تقدم التقارير الفردية لكل شعبة معلومات أكثر تفصيلاً عن العمل المنجز في المنظمة ككل. ولاحظت الأمانة أن هناك تقريراً واحداً كان مقتضباً ولكنه لم يقدم سرداً مفصلاً لأثر الأنشطة التي أنجزتها جميع البرامج داخل الأونكتاد. وفضلاً عن ذلك، تلي التقارير المتعلقة بالنتائج التي تحققها الشعب وتلك المتعلقة بالأثر شروطاً أخرى تتعلق بالإبلاغ.

٧٨- وقال عدد من الوفود إن عمل الشعبة قد كان له أثر إيجابي على عملية التنمية في بلدانهم لا سيما عن طريق برامج من قبيل استعراضات سياسة الاستثمار واتفاقيات سياسة

الاستثمار الدولية وبرنامج ريادة الأعمال إمبريبيك وتيسير الأعمال التجارية. وشدد عدد من الوفود على الجهود التي تبذلها الشعبة من أجل ترجمة تحليلها للسياسات إلى برنامج عمل ملموس. فتحليلها لسياسات الاستثمار وأنشطة المشاريع التجارية قد كان مفيداً للغاية. وأشادت وفود عدة بعمل الشعبة على إدراج المنظور الجنساني في صميم تحليلها لقضايا الاستثمار. وأشار أحد أعضاء الوفود إلى أهمية تعزيز أوجه التآزر والتعاون بين برامج عمل الشعبة بينما أثنى آخر على اجتماع الخبراء الأخير الذي عقده الأونكتاد بسبب طبيعته التفاعلية والذي كُرس لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

٧٩- وأشاد عدة ممثلين بالأونكتاد على المساعدة التقنية التي قدمها في مجال الاستثمار والمشاريع والتي، بالنظر إلى أثرها، شجعت الجهات المانحة على تقديم دعمها لأنشطة الأونكتاد لفائدة البلدان النامية ولا سيما لفائدة أقل البلدان نمواً. وأشاد أحد أعضاء الوفود بنوعية بوابة تسجيل المشاريع العالمية. وأشارت الأمانة إلى أن المساعدة التقنية في مجال الاستثمار والمشاريع تحدّد بحسب الاحتياجات الخاصة لكل بلد وتقدّم بما يتلاءم مع تحديات التنمية التي تواجهها البلدان المستفيدة. ودعت الأمانة الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم المساعدة لأنشطة الأونكتاد في مجال الاستثمار والمشاريع بغية ضمان استمرار الخدمات التي تحوز قدراً كبيراً من الرضا ويكثر عليها الطلب من الدول الأعضاء.

٨٠- وأعرب عدد من أعضاء الوفود عن تقديره للمنتدى العالمي للاستثمار الذي عُقد مؤخراً (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤) وشدد على الجودة العالية والشفافية التي اتسمت بها المناقشات المتعددة الأطراف. ودعا أحد أعضاء الوفود إلى إشراك القيادات الرفيعة المستوى في المنتدى القادم الذي من المقرر عقده في ليما في عام ٢٠١٦ بما يشجع البلدان والجهات صاحبة المصلحة في مجال الاستثمار على اغتنام هذه الفرصة التي يتيحها المنتدى من أجل العمل معاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

زاي- أعمال أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨١- بالنظر إلى انعقاد مؤتمر الأونكتاد الرباعي السنوات الرابع عشر المقبل، وافقت اللجنة على أن يتم اتخاذ قرار بشأن جدول أعمال الدورة الثامنة للجنة بناء على توصية مكتب المجلس بعد انعقاد المؤتمر.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٨٢- افتتح السيد إدواردو سبيريسين - يورت (غواتيمالا)، رئيس لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في دورتها السادسة، الدورة السابعة للجنة في قصر الأمم بجنيف يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨٣- انتخبت اللجنة، في جلستها الافتتاحية العلنية المعقّدة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد كريستوفر أنيانغا أبار (أوغندا)

نواب الرئيس: السيد فرانسيسكو بيريس غوردو (أوروغواي)

السيدة فيرا فوكس (النمسا)

السيد تاكو ستوبلز (هولندا)

السيد محمد تقدير (إندونيسيا)

السيد ألغزاندر زاغريادسكي (الاتحاد الروسي)

المقرر: السيد خوان كارلوس سانشيز ترويا (إكوادور)

جيم- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها العلنية الافتتاحية المعقّدة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، جدول الأعمال المؤقت للدورة. (TD/B/C.II/27). وهو كالتالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

(أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار

وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

(ب) تقرير اجتماع الخبراء بشأن تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية:

الطريق إلى الأمام

- (ج) تقرير اجتماع الخبراء المعني بقوانين وأنظمة الفضاء الإلكتروني من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، بما في ذلك دراسات الحالات الإفرادية والدروس المستفادة
- (د) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الحادية والثلاثين
- ٤- تعبئة الاستثمارات من أجل التنمية: مساهمة الأونكتاد في سياق التمويل من أجل التنمية
- ٥- (أ) تنظيم المشاريع وأهداف التنمية المستدامة
- (ب) سياسات تعزيز التعاون من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
- ٦- تقرير مرحلي عن تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

- ٨٥- أذنت اللجنة، في جلستها العامة الختامية، للمقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيقدّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

هاء - الجلسة العلنية الختامية

- ٨٦- اعتمدت اللجنة القرار الشفوي الذي اتخذته الرئيس بذكر توافق الآراء في اللجنة على مشروع الاستنتاجات المتفق عليه. وقال الرئيس إنه يفهم أن الدول الأعضاء قد اعتبرت الدورة بناءً وقيمة. وقال أيضاً إنه يفهم أن الدول الأعضاء قد اعترفت بالعمل الهام الذي تؤديه اللجنة في تنفيذ ولاية المنظمة المتمثلة في المساهمة في متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الكبرى المعنية بالتنمية وأن الدول الأعضاء تتطلع إلى مواصلة العمل في هذا الشأن.

- ٨٧- وأدلى عدد من الوفود، بمن فيهم المجموعات الثلاث، ببيانات ختامية.

- ٨٨- وقالة ممثلة إحدى المجموعات، مؤيدةً بوفد واحد، إن المجموعة قد قبلت الاستنتاجات المتفق عليها وقرار اللجنة الشفوي ولكنها كانت تفضّل استنتاجات متفق عليها ذات طبيعة موضوعية. ولاحظت ممثلة المجموعة أن الحصول على استنتاجات إجرائية متفق عليها وقرار شفوي لا يشكل سابقة؛ كما لاحظت أن الدورات المقبلة للجنة ينبغي أن تعمل على أساس

التوصل إلى استنتاجات موضوعية متفق عليها مثلما جاء في الفقرة ٢٠٣ من اتفاق أكرام. وأضافت أنه من الضروري توزيع الوقت المخصص لعمل اللجنة بشكل أفضل بحيث يخصص قدر كاف من الوقت للتفاوض على الاستنتاجات المتفق عليها بما لا يؤثر سلباً على جدول أعمال التحضيرات للمؤتمر الرباعي السنوات المقبل في عام ٢٠٢٠.

٨٩- واقترح أحد الوفود أن تزيد اللجنة ما تقدمه من دعم للبلدان النامية وأن تشارك في مؤتمرات القمة المخصصة للتنمية كما اقترح أن يركز إطار التنمية الجديد على دور الأونكتاد. وشجع المنظمة على السعي إلى تحقيق تحسينات نوعية وكمية.

٩٠- وتساءل ممثل إحدى المجموعات عما إذا كانت قلة عدد الحضور في جلسات الدورة تعزى إلى مشكلة هيكلية. وقال إن فريقه مستعد لاستكشاف سبل معالجة المشكلة، ربما في إطار الدورة التنفيذية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٩١- وأعرب ممثل مجموعة أخرى عن تفضيله عدم التوصل إلى استنتاجات متفق عليها، وهو أمر كان قد حدث قبل انعقاد الأونكتاد الثالث عشر. فمن المهم التركيز على أهداف مؤتمر الأونكتاد المقبل. وهو إذ وضع هذا نصب عينيه، طلب إلى الأمانة أن تعد الجدول الزمني للأعمال التحضيرية للمؤتمر كي يطلع عليها جميع أعضاء الوفود.

الحضور*

١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها وأعضاء في اللجنة:

الاتحاد الروسي	توغو
إثيوبيا	تونس
الأرجنتين	الجبل الأسود
الأردن	الجزائر
إسبانيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
أفغانستان	جمهورية تنزانيا المتحدة
إكوادور	الجمهورية الدومينيكية
ألبانيا	جمهورية كوريا
ألمانيا	جمهورية مولدوفا
الإمارات العربية المتحدة	جنوب أفريقيا
إندونيسيا	جنوب السودان
أوروغواي	جيبوتي
أوغندا	سنغافورة
إيران (جمهورية - الإسلامية)	السنغال
باكستان	السودان
البرازيل	السويد
بنغلاديش	سويسرا
بنن	الصين
بوركينا فاسو	عمان
بوروندي	غانا
بولندا	غواتيمالا
بيرو	غينيا
بيلاروس	الفلبين
تركيا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
ترينيداد وتوباغو	فنلندا
تشاد	قطر

* تتضمن هذه القائمة المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/INF.7.

المكسيك	الكاميرون
المملكة العربية السعودية	كوبا
موزامبيق	كوت ديفوار
ناميبيا	كوستاريكا
النمسا	كولومبيا
النيجر	الكونغو
نيجيريا	كينيا
هايتي	لاتفيا
الهند	ليبيا
هولندا	مالي
الولايات المتحدة الأمريكية	مدغشقر
اليابان	مصر
	المغرب

- ٢- وحضر الدورة الدولة غير العضو التالية بصفة مراقب:
دولة فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرانكفونية
منظمة التعاون الإسلامي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في اللجنة:
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٥- كانت أجهزة الأمم المتحدة و هيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في اللجنة:
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في اللجنة:

الفئة العامة

الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الدولية لأرباب العمل
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

الفئة المتخصصة:

المعهد الدولي للمحيط
